



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

كويت مارى عيراق

داد كاي بالآي نيئتنيحادي

العدد: ٤٥/اتحادية/تمييز/٢٠١٠

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٥ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بلان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو الثمن المانوتين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز/ علي محمد حسين الكاظمي .

المميز عليهم / ١. رئيس الوزراء

٢. ممثل الامين العام للامم المتحدة

٣. وزير البلديات والاشغال العامة

٤. امين بغداد

٥. رئيس هيئة النزاهة

٦. وزير الدولة لشؤون السياحة والاثار

٧. وزير الثقافة والاعلام

٨. الأمين العام للأمانة العامة للمزارات الشيعية

٩. ممثل السكرتير العام للمؤتمر الإسلامي

إضافة لوظيفتهم

الإدعاء

طلب المدعي ( المميز) بدعواه ١٠/قضاء اداري/٢٠٠٩ التي أقامها لدى محكمة القضاء الإداري على الامين العام للأمانة العامة لمجلس الوزراء / إضافة لوظيفته يطلب فيها الغاء امتناع المدعي عليه عن اصدار قرار تمليك المشعر الحرام للأمام ابو الائمة خليل الرحمن اولاده علي بن ابي طالب وموسى بن جعفر ومحمد الجواد والقاضي بتمليك المساحة الى اماتة بغداد . وقبل ان تصدر محكمة القضاء الاداري حكماً قدم طلباً اخر ذكر فيه المدعي عليهم إضافة الى رئيس الوزراء كل من ٢. ممثل الامين العام للامم المتحدة ٣. وزير البلديات والاشغال العامة ٤. امين بغداد ٥. رئيس هيئة النزاهة ٦. وزير الدولة لشؤون السياحة والاثار



كويت مارى عيراق

داد كاي بالاي نيتيتيحادى

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٥/التحادية/تتميز/٢٠١٠

٧. وزير الثقافة والاعلام .٨. الأمين العام للأمانة العامة للمزارات الشيعية ٩. ممثل السكرتير العام للمؤتمر الإسلامي واطاف في الطلب اموراً منها طلب تفسير المواد (٣) والفقرات (٢٣،٢٢،٥،٤) من القانون ٢٠٠٥/١٩ على ان تفسر من قاضي الأحوال الشخصية لانه (كما يقول المدعي) هو المرجع للحماية والمحاسبة لإدارة رئيس الوزراء ولان الشعائر الحسينية تقام على هذه المشاعر كما تقدم الى المحكمة الاتحادية العليا بواسطة محكمة القضاء الإداري بطعنه التمييزي التي أرسلت بدورها الدعوى واللائحة التمييزية للنظر فيها من قبل المحكمة .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة وحيث لم تجد المحكمة في دعوى المدعي ولاحتته التمييزية التي رفعها التمييز بواسطة محكمة القضاء الإداري الى هذه المحكمة قراراً قابلاً للطعن فيه تمييزاً وإنما تضمنت الدعوى ولاحة التمييز اموراً لا ترابط ولا علاقة بين بعضها مع البعض الاخر بحيث تكون مداراً للبحث والتدقيق امام هذه المحكمة كما هو مفهوم المادة (٢٠٣) وفقراتها (٢ و ٣ و ٤) من قانون المرافعات المدنية عليه تكون اللاحة التمييزية مردودة شكلاً قرر رد الطعن التمييزي شكلاً وتحميل التمييز الرسوم وصدر القرار بالاتفاق في ١٥/٨/٢٠١٠ .

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

أكرم طه محمد

العضو

أكرم احمد بابان

العضو

محمد صائب النقشبندی

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين أبو التمن

د. قاسم  
الوعده